مصطفى الغرافي

محاضرة الخميس 26مارس 2020

لطلبة ماستر المناهج: الفصل الثاني

مادة: قضايا نقدية تراثية.

قضية المجاز

سوف نخصص محاضرة اليوم لفحص قضية المجاز التي حظيت بكثير من الاهتمام في نظامنا النقدي والبلاغي.

اقترن التعبير المجازي في القرآن، عند بعض الطوائف الإسلامية، بالكذب، حيث تقرر عندهم أن "المجاز أخو الكذب والقرآن منزه عنه"[1]. ولذلك أنكر فريق من الحنابلة والمالكية أن يكون القرآن قد اشتمل على المجاز[2]. وبسبب التصور الأخلاقي، الذي يربط المجاز بالكذب، نفى الجرجاني أن تكون الاستعارة مندرجة في دائرة التخييل، لأن العبارات الاستعارية متواترة في نص القرآن بصورة لافتة، والقرآن لا يمكن أن يشتمل أو يدل إلا على الحقيقة والصدق. يقول: "اعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل، لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة، وإنما يعمد إلى إثبات شبه هناك. فلا يكون مخبره على خلاف خبره. وكيف يعرض الشك في أن لا مدخل للاستعارة في هذا الفن، وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى"[3]. ولذلك ترسخ المجاز، عند الجرجاني، بوصفه حقيقة وليس كذبا، لأن "من قدح في المجاز، وهمّ أن يصفه بغير الصدق، فقد خبط خبطا عظيما"[4]. ويعود اضطراب الجرجاني في فهم التخييل إلى تعدد المداخل التي ينطلق منها في مقاربة الظاهرة البلاغية والحكم عليها؛ فهو "من جهة كلامي يميل إلى العقلي، وهو من جهة

---

[1] -السيوطي، الإتقان، ص: 494
[2] -ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص: 74
[3] -الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 273
[4] -نفسه، ص: 391

أخرى مؤمن يحرص على ألا يتهم القرآن بالخداع العقلي، وهو من جهة ثالثة ناقد أديب تلذ له الابتكارات الشعرية اللطيفة التي تحرف الحقيقة"[5].

أما ابن تيمية فقد أكد خلو القرآن من المجاز، لأن الكلام الإلهي لا يمكن أن يتضمن سوى الحقيقة. ومن هذا المنطلق عد ابن تيمية تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيما باطلا ليس له أساس في الشرع[6]. مما يعني أن المجاز مفهوم غريب عن فضاء الثقافة العربية. إذ لم يظهر إلا في فترة متأخرة، فهو غير معروف في النصوص المؤسسة لمنظومة التفكير الإسلامي[7]. وأوّل من عُرف أنّه تكلّم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى الذي خصص كتابه "مجاز القرآن" للاستدلال على أن "في القرآن ما في الكلام العربي من الغريب والمعاني، ومن المحتمل؛ من مجاز ما اختصر، ومجاز ما حذف، ومجاز ما كف عن خبره، ومجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد ووقع على الجميع [...] وكل هذا جائز قد تكلموا به"[8].

لما كان التعامل مع النصوص، حسب ظاهر لفظها، يثير إشكالات عويصة تكاد تعصف بالأسس التي قامت عليها العقيدة، فقد تقرر المجاز ضرورة تعبيرية لا محيد عنها. يقول الجرجاني: "ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به، حتى تحصل ضروبه، وتضبط أقسامه، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة [التشبيه]، والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه، ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم

---

[5] -مصطفى الجوزو، نظريات الشعر عند العرب، ص: 127

[6]-ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص:80. يقول ابن حزم: "احتج من منع من المجاز بأن قال: إن المجاز كذب، والله تعالى ورسوله يبعدان عن الكذب. قال علي [بن حزم]: فيقال له صدقت وليس نقل الله تعالى الاسم عما كان علقه عليه في موضع ما إلى موضع آخر كذباً، بل هو الحق بعينه، لأن الحق هو ما فعله تعالى والباطل هو ما لم يأمر به أو لم يفعله، ومن ظن أن هنا حقّاً هو عيار على الله تعالى، وزمام على أفعاله يلزمه، عز وجل، أن يجري أفعاله عليه فقد كفر"-الإحكام في أصول الأحكام، ج 4 ص: 29. أما القاعدة التأويلية التي انتهى إليها الفخر الرازي وارتفعت عنده إلى مرتبة "القانون" فهي أنه "يجب حمل كل لفظ ورد في القرآن على حقيقته إلا إذا قامت دلالة عقلية توجب الانصراف عنه"-التفسير الكبير، ج22 ص:7

[7]- ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص: 95

[8]-أبو عبيدة، مجاز القرآن، صص:18-19.المجاز كما يستخدمه أبو عبيدة لا يعني المصطلح البلاغي المعروف، ولكنه يدل على الكيفية التي يسلكها القرآن في التعبير عن المعاني. يقول ابن تيمية: "أول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكنه لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية"-كتاب الإيمان، ص:74

يهتدون"[9]. وبذلك أضحى التأويل، الملازم للتعبير المجازي، حقيقة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها بالنسبة إلى جميع الطوائف الإسلامية. فقد أكد الغزالي أن "كل فريق، وإن بالغ في ملازمة الظواهر، فهو مضطر إلى التأويل"[10].

لقد مثل التأويل أداة نافعة لرفع التناقض الظاهري وإضفاء المعقولية على العبارات القرآنية المجازية. يقول ابن رشد: "نحن نقطع قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"[11] ، ذلك أن الكلام، مهما تعددت أنواعه واختلفت أجناسه، لا يخرج عن "القسمة الثنائية المعروفة من كون الكلام ينقسم إلى قسمين؛ حقيقة ومجاز. فإذا كان الكلام حقيقة صرفا خالصة، فإنه لا يجوز تأويله. وأما إن كان الكلام مجازا فإنه يجب أن تأويله، حتى تتلاءم دلالة تعابيره مع المعقولية"[12].

وبالنظر إلى أهمية التعبير المجازي ومنافعه اعترض السيوطي على الرأي، الذي ينفي المجاز عن القرآن، وعده "شبهة باطلة"[13]. وقد بلغ من تقدير الباحثين في مجال الدراسات القرآنية لفوائد التعبير المجازي أن عد عندهم أكثر قدرة على حمل مضامين الوحي، وتبليغ مقاصده إلى المخاطبين من العبارات الحقيقية، لأنه "إذا عبر عن الشيء باللفظ الدال عليه على سبيل الحقيقة، حصل كمال العلم به، فلا تحصل اللذة القوية، أما إذا عبر عنها بلوازمها الخارجية، عرف، لا على سبيل الكمال، فتحصل الحالة المذكورة التي هي كـ "الدغدغة النفسانية"، فلأجل هذا، كان التعبير بالمعاني بالعبارات المجازية، ألذ من التعبير عنها بالألفاظ الحقيقية"[14]. ومن هذا المنطلق عد المجاز عند الجرجاني "من الأركان في أمر الإعجاز"[15]، لأنه "أبدا أبلغ من الحقيقة"[16].

---

[9] -الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 391
[10] -الغزالي، فصل التفرقة، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي، ص: 261
[11] -ابن رشد، فصل المقال، ص: 33
[12] -محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص: 141
[13] - السيوطي، الإتقان، ص: 494،
[14] -الفخر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه،ج1 ص: 336
[15] -الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:521
[16] -نفسه، ص: 427

لقد عد التعبير المجازي ضربا من الدلالة وصنفا من البيان، الذي "لا يفهم بالحقيقة"[17]، لأن "كل استعارة حسنة فهي توجب بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة. وذلك أنه لو كانت تقوم مقامه الحقيقة كانت أولى به، ولم تجز الاستعارة"[18]. وبالنظر إلى الفوائد العظيمة للمجاز في تحصين العقيدة، وضمان سلامتها وانتظامها، فقد دافع عنه المعتزلة، وحاولوا تبرير وجوده، في النص القرآني، تبريرا مقاصديا، يستند إلى نظريتهم في مسألة الحسن والقبح العقليين. وهو ما أتاح لهم ربطه بالمصلحة. يقول أبو الحسين البصري: "فأما الدلالة على حسن نقل الاسم عن معناه إلى معنى آخر بالشرع، فهي أنه لا يمتنع تعلق مصلحة بذلك،كما لا يمتنع ثبوتها في جميع العبادات، ولا يكون فيه وجه قبح. وإذا لم يمتنع ذلك، لم يمتنع حسنه. إذ المصلحة وجه حسن"[19]. لقد وجد المعتزلة في المجاز أداة نافعة لحل الإشكالات، التي يثيرها "متشابه القرآن"، حيث رأى الزمخشري أن الآيات "المتشابهة"، في القرآن، هي "تخييلات قد زلت فيها الأقدام"[20]. ولذلك ينبغي تجنب الاستقصاء في تأويل العبارات القرآنية المتشابهة، والنظر إلى معناها في جملته، لأن هذه الطريقة، في التعبير، تخرج القول من مجال الحقيقة والمجاز، على حد سواء، لتدرجه في دائرة "التخييل". فقد ذكر المفسر المعتزلي بصدد قوله تعالى: "وما قدروا الله حق قدره" إن معناه "وما عظموه كنه تعظيمه، ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل فقال: "والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه". والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز"[21]. وعلى هذا الأساس عد المتشابه من

---

[17] -الرماني، النكت، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: 86

[18] -نفسه، ص: 86

[19] -أبو الحسين البصري، المعتمد، ج1-24

[20] -الزمخشري، الكشاف، ص: 947

[21] -نفسه، ص: 947. "كذلك حكم ما يروى أن جبريل جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا أبا القاسم، إن الله يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والثرى على الإصبع وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا مما قال، ثم قرأ تصديقا له: وما قدروا الله حق قدره". وإنما ضحك أفصح العرب صلى الله عليه وسلم وتعجب، لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصور إمساك ولا إصبع ولا هز ولا شيء من ذلك، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة"-الكشاف، ص: 947

كلام الله تعالى في القرآن، "تخييلات"[22]؛ أي طريقة خاصة في التعبير تستثمر الأدوات البلاغية من أجل تمثيل المعنى وتقريبه لذهن المتلقي، لأن "التمثيل إنما يصار إليه لما فيه من كشف المعنى ورفع الحجاب عن الغرض المطلوب، وإدناء المتوهم من المشاهد"[23].
وبذلك استقام للزمخشري الدفاع عن مبدأ التوحيد الاعتزالي وتنزيه الخالق عن ملابسات التشبيه والتجسيم.

ولا يعني ذلك أن التأويل المجازي للقرآن نهج تفرد به المعتزلة، ولكنه كان ممارسة شائعة عند مختلف الطوائف المذهبية بما فيهم أهل السنة. فقد أوضح أحد الباحثين في مذاهب التفسير الإسلامي أن "المعتزلة لم يكونوا هم الذين شقوا الطريق إلى التفسير المجازي للعبارات الدالة على التشبيه، بل لقد وجدوا بين ممثلي الحديث وعلمائه روادا لهم"24 . لقد أكد ابن قتيبة أن المجاز خصيصة من خصائص التواصل الإنساني، التي ترتفع إلى مستوى الضرورة التعبيرية. يقول: "وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز، فإنهم زعموا أنه كذب، لأن لجدار لا يريد، والقرية لا تسأل، وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلها على سوء نظرهم، وقلة أفهامهم، ولو كان المجاز كذبا، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا، كان أكثر كلامنا فاسدا، لأنا نقول: (نبت البقل) و(طالت الشجرة)، و(أينعت الثمرة)، و(رخص السعر)"[25].

ويعني ذلك أن المجاز لا يدل على الكذب الذي يقابل الصدق ويتعارض مع الحق، ولكنه يتحدد، في التنظير البلاغي، باعتباره طريقة وكيفية في القول مخصوصة، حيث الكلام عند الجرجاني "على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده[...] وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على " الكناية " و"الاستعارة" و"التمثيل"26. ويطلق الجرجاني على

---

[22] -نفسه، ص: 947
[23] -نفسه، ص: 64
[24]-جولدتسهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ص: 133
[25] -ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 132
[26]-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 262

الصنف الأول "المعنى" الذي يدل على "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة"27. أما الصنف الثاني فيصطلح عليه بـ "معنى المعنى" ويقصد به "أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"28. ومن شأن هذه النظرة للمجاز أن تؤكد أن الربط بين التأويل المجازي للقرآن وبين القول الكاذب لا يقوم على أساس سليم، لأن الصيغ المجازية المختلفة، بما فيها الاستعارة، "لا تغير المعنى أو تعدله، وإنما تغير طريقة تقديمه وإثباته، وتجعله آنق وأكثر تأثيرا"29. وبذلك تحررت التعابير المجازية من سلطة الأحكام الأخلاقية لتكتسب قيمة بلاغية مصدرها القوة التخييلية، التي جعلت الصيغ المجازية تسمو على التعابير الحقيقية وتتفوق عليها، حيث عد المجاز "في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا في القلوب والأسماع"[30]. يؤكد هذا القول أن المجاز، في الاستعمال القرآني، لا يراد به التحسين الأسلوبي، ولكنه يوظف لتحقيق أغراض حجاجية وتداولية. فقد أثبتت دراسة عبد الله صوله للحجاج في القرآن أن "العدول في الكلام القرآني ليس لغاية أن يكون هذا الكلام جميلا، وإنما لغاية أن يكون كلاما حجاجيا مقنعا بوجه من الوجوه"31.

ومما يسترعي انتباه الناظر في تراثنا البلاغي أن مواقف الطوائف الإسلامية المختلفة تبدو متقاربة بخصوص قضية المجاز في القرآن، التي فرضت الإقرار بضرورة التأويل من أجل رفع التعارض بين ظاهر النص وبين مقتضيات العقل[32]. ولم يفرق بينها سوى قواعد التأويل وضوابطه؛ فقد أقر السنّة جملة من القواعد، التي تضبط الممارسة التأويلية. أما

---

[27]-نفسه، ص: 263
[28]-نفسه، ص: 263
[29] - جابر عصفور، الصورة الفنية، ص: 231
[30]-ابن رشيق، العمدة، ص: 430
[31] - عبد الله صوله، الحجاج في القرآن، ص: 604

[32] - مثل التأويل بالنسبة إلى الفلاسفة المسلمين أداة نافعة لرفع التعارض بين ظاهر الشرع ومقررات العقل. يقول ابن رشد: "ونحن نقطع قطعا أن كل ما أدى اليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"-فصل المقال، ص: 33. وقد بنى ابن رشد تصوره على أساس عدم التعارض بين الحكمة والشريعة. فـ "إذا كانت هذه الشريعة حقا وداعية إلَى النظر المؤدي إلَى المعرفة الحق فإنا، معشر المسلمين، نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلَى مخالفة ما ورد به الشرع. فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له"-نفسه، ص:31

المعتزلة فقد تميز تعاملهم مع "مجاز القرآن" بحرية أكبر[33]. فقد أوضح الغزالي أن "الأشعري والمعتزلي، لزيادة بحثهما، تجاوزا إلى تأويل ظواهر عديدة [...] والمعتزلة أشد منهم توغلا"[34].

وفي جميع الأحوال كان المجاز ساحة تتنازعها الفرق الإسلامية من أجل خدمة آرائها الفكرية والاعتقادية، حيث مثلت مباحث المجاز، بالنسبة إلى مختلف الطوائف المذهبية، "معركة الوجود الاجتماعي على أرض البلاغة"[35]. إذ يرجع الاختلاف في تأويل النص القرآني إلى العبارات المجازية المشكلة، التي فرضت ضرورة المواءمة بين الاعتبارات البلاغية والمقتضيات العقدية؛ فـ "إنما حملهم على التأويل، وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته، لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية في حق البارئ تعالى، والخوض في مثل هذه الأمور خطره عظيم، وليس بين المعقول والمنقول تغاير في الأصول، بل التغاير إنما يكون في الألفاظ، واستعمال المجاز [في] لغة العرب"[36].

في المحاضرة القادمة سنواصل فحص قضية المجاز وعلاقتها بإشكال التأويلية القرآنية.

بالتوفيق

---

[33] -بخصوص منهجية المعتزلة في تأويل النص الديني راجع دراسة نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة.

[34] -الغزالي، فصل التفرقة، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي، ص: 261

[35]- نصر حامد أبو زيد، الخطاب، السلطة، الحقيقة، ص: 176

[36]- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2 ص:80.